أبناء تعز يحتفلون بالعيد الثامن عشر للوحدة

احتفل أمس في المركز الثقافي بتعز أبناء تعز بالذكرى الثامنة عشرة للوحدة المباركة والتي حضر الاحتفال وكلاء المحافظة وأعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المحلي ومدراء المكاتب التنفيذية وجمع غفير من القطاع الخاص والمواطنين وفي الاحتفال الذي بدأ من الذكر الحكيم تحدث الأخ حمود خالد الصوفي عن الاحتفال وبرنامجه للمحافظة تعز حيث قال بفخر واعتزاز كبيرين "بعيد الأعياد الوطنية " وبسرور بالغ " بالتحول الاستراتيجي نحو الحكم المحلي " وبإيمان صادق " بقدرتنا معاً على العطاء وعلى تحقيق النجاح " نحتفل بالعيد الثامن عشر للوحدة اليمنية ، وفي البداية اسمحوا لي أن أنقل لكم ولكل أبناء المحافظة تحيات وتهاني فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بهذه المناسبة الوطنية العظيمة .

تعز / نعائم خالد

إن احتفالنا بعيد الوحدة اليمنية بقدر ما يمثل احتفالاً بمناسبة غالية على قلوبنا وبمنجز كبير أعاد كيانه الواحد وصحح مساره التاريخي وأعاده إلى مجراه الطبيعي ، بالتحولات الإستراتيجية التي تحققت خلال ثمانية عشر عاماً في تعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة ، وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية . فإنه احتفالاً بالمنجزات التنموية وبما تم تشييده من منجزات ، هو أيضاً مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر والتقدير لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وللحكومة وللقيادات المتعاقبة لمحافظة تعز . شكراً على الجامعة والكليات والمعاهد والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية التي تم بناؤها وتشغيلها على الطرقات التي تم شقها وسفلتتها وعلى السدود التي تم بناؤها وعلى شبكات المياه والاتصالات التي تم توصيلها إلى معظم القرى والعزل على الآبار التي تم حفرها وتجهيزها وعلى الكثير من المنجزات التي لا يتسع المقام لحصرها .

وأشار الصوفي بأنه و قبل عام ونصف وتحديداً في شهر سبتمبر 2006م تعززت أسس وقواعد البناء الديمقراطي بتوسيع المشاركة الشعبية بتنفيذ الانتخابات الحرة والمباشرة الرئاسية والمحلية التي شهد لها العالم بتنافس غير مسبوق في تاريخ اليمن السياسي . وساد فيها منطق المنافسة عبر البرامج والسياسات الجادة .

وفي 17مايو 2008م وتنفيذاً لواحدة من السياسات والمهام التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرشح المؤتمر الشعبي العام انتقلت اليمن إلى الحكم المحلي ، وما من شك بأن نجاح انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات مثل عملية تحول استراتيجي في إدارة الدولة نحو الانتقال بنظام السلطة المحلية إلى حكم محلي واسع الصلاحيات يشمل اليمن.

واسترسل الصوفي قائلا إن ما يميز هذا اللقاء عن غيره من اللقاءات التي احتضنتها محافظة تعز أنه من حيث مناسبته " يأتي احتفالاً بأغلى وأسمى الأعياد " ومن حيث تاريخ انعقاده " يأتي بعد أداء اليمين الدستورية لمحافظي المحافظات وقبل أن يباشر المحافظون واجباتهم بتوجيه أو إصدار أو إقرار بأي شأن من شؤون المحافظات ومن حيث المشاركين في اللقاء " الذين يمثلون القيادات الإدارية .

والسلطة المحلية والشخصيات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات واتحادات وغيرهم من الفئات الممثلة لكافة الشرائح في المحافظة "

وبالتالي فإنه يجب علينا اليوم أن نقف وبكل جدية وواقعية على وضع المحافظة اليوم والوضع الذي نصبو إلى تحقيقه في العام 2013م .

وأن نتفق على ما يلي أن قدرتنا في تحقيق التنمية الشاملة ترتبط باعتمادنا على المنهج العلمي في دراسة وتحليل الأوضاع القائمة وفي تحديد عوامل القوة والضعف وفي صياغة الرؤية والمهمة والإستراتيجيات وفي وضع الخطط والبرامج التنفيذية وآليات المتابعة والتقييم .وأن نجاحنا يستوجب بالضرورة أن تتضافر جهود جميع أبناء المحافظة بمختلف انتماءاتهم السياسية .

أن نعمل بروح الفريق الواحد وأن نفصل تماماً بين انتمائنا السياسي وبين واجبنا ومسؤوليتنا نحو المحافظة وأبنائها وأن التوقف عن العمل كأطراف لكل منها برنامجها وأهدافها الخاصة ، لننتقل إلى العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف التي ترجوها المحافظة وأبنائها منا وليس أهداف الأحزاب والتنظيمات السياسية أو الأهداف الخاصة .

أن نعمل على توفير الشروط والضمانات والمقومات اللازمة لتحقيق النجاح وفي مقدمتها ما يلي :

تحديد وتوزيع الأدوار وطبيعة العلاقات بين جميع الأطراف ، ووضع الضوابط والقواعد والإجراءات التي تضمن بداية صحيحة لتطبيق حكم محلي تتوفر فيه مقومات الحكم الجيد ، والتي يجب على كل وحدات الخدمة العامة والموظفين بمختلف مستوياتهم في (الجهاز الإداري للدولة ،والقطاعين العام والمختلط ، والوحدات المستقلة والملحقة ، والصناديق الخاصة) في محافظة تعز أن تعمل على تنفيذها والالتزام بها والحرص على اجتنابها .

وتنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة عن السلطة المركزية مشروطاً بعدم تعارضها مع الدستور والقانون ومصلحة المحافظة وحقوق أبنائها.

رفع مخصصات المحافظة من الاعتمادات المركزية

علينا أن نقف معاً وبحزم ضد أي تصرفات أو قرارات أو ممارسات تتعارض وتكافؤ الفرص بين جميع " المواطنين والموظفين والمستثمرين والأحزاب " أو تضر بالمصلحة الوطنية .

أن نعمل على تسهيل الحصول على البيانات والمعلومات حول المرجعيات التشريعية والخطط والتقارير المتعلقة بنشاط المحافظة ، وعلى نشر القرارات وتوضيح الأسباب والدوافع وراء كافة التصرفات في الأجهزة التنفيذية للمحافظة .

التأكيد على أن أبناء المحافظة بمختلف مستوياتهم مسئولون عن تصرفاتهم وخاضعين للمساءلة والمحاسبة عن نتائجها ، وأن جميع المواطنين والمستثمرين والموظفين ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب متساوون ، ولهم الحق في المنافسة على الفرص المتاحة وفي التعامل مع الأجهزة التنفيذية والحصول على خدماتها بمراعاة العدالة وعدم التمييز بينهم لأي سبب من الأسباب .

واكد الصوفي بأنه يتفق الكثير على أن محافظة تعز تمتلك جملة من المقومات والعوامل الإيجابية التي إذا ما أحسن إدارتها سوف تؤدي إلى إحداث تطور كبير يجعل منها نموذجاً رائداً في الحكم المحلي على المستويين المحلي والإقليمي ، ومن أهم مقومات النجاح ما يلي :

الخلفية التاريخية والثقافية والدور النضالي للمحافظة والخصوصية التي تحتلها المحافظة في ماضي وحاضر ومستقبل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله .

توفير الكوادر المؤهلة والممارسة والقادرة على إدارة المحافظة بنجاح.

الإيمان والثقافة التي زرعت في كل فرد منا بأن محافظة تعز هي العمود الفقري لليمن ، وهي شوكة الميزان لمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وهي الرائدة في أي حركة تغيير

وبالنسبة للمهام والمشروعات التي سوف نعمل جميعاً على تنفيذها خلال الفترة القادمة ومعايير توزيعها على مستوى المديريات والعزل فإن تحديد المهام وتوزيعها سوف تتم من خلال منهجية علمية وتحليل دقيق للأوضاع القائمة على مستوى المحافظة ، ونؤكد لكم بأننا لن ننفذ مشروعاً خارج الخطة التي سوف نقرها معاً ونؤكد أيضاً بأن كل مشروع ننفذه يرتبط بتحقيق أهداف تنموية وليس بتحقيق أهداف سياسية أو شخصية ، وفي الوقت نفسه فإن البرنامج العام للمحافظة سوف يتضمن مهام كثيرة تعود بالفائدة للمحافظة بشكل عام ، وهي :

إصلاح الأوضاع الإدارية والمؤسسية والمالية والقضائية والأمنية ، ومكافحة الفساد والوقاية منه وأعلاه سيادة القانون ، والشفافية ، وتعزيزا لانضباط الوظيفي ، وإنهاء الممارسات والتصرفات التي تخل بمعايير العدالة والمساواة ، من خلال ما يلي :

تحديد أدوار ووظائف وعلاقات واضحة بين الأجهزة التنفيذية في المحافظة وبين الأجهزة المركزية .

تشكيل عدد من اللجان الاستشارية التخصصية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز ومن أعضاء مجلس النواب والمجالس المحلية ومن القيادات الإدارية ومن مؤسسات المجتمع المدني ومن المتخصصين والممارسين .

إلزام القيادات الإدارية العليا والوسطى والإشرافية والموظفين بالتواجد في مكاتبهم من بداية الدوام حتى نهايته ، وعملاً بالمثل القائل " إذا صلح الرأس صلح الجسد " ووضع آلية خاصة لمتابعة القيادات الإدارية العليا " الوكلاء ومدراء العموم " يترتب عليها إجراءات صارمة .

إجراء حصر شامل للمشاريع المتعثرة والجاري تنفيذها ووضع المعالجات اللازمة للتسريع بتنفيذها .

وسنطلب من السلطة القضائية حصر جميع المعاملات غير المنجزة في جميع الأجهزة التنفيذية وفي المحاكم والنيابات والأجهزة الأمنية وتحديد تاريخ انجازها .

إخضاع التوظيف والتعيين في الوظيفة العامة لمبدأ الجدارة وتكافؤ الفرص .

إصدار دليل الخدمات الحكومية التي تقدمها الأجهزة التنفيذية للمواطنين وللمستثمرين وللموظفين .

وحتى لا يتحول الموظف من خادم عام إلى سلطة للقمع والابتزاز ، سوف نكلف كل وحدة من وحدات الخدمة إلى العامة وكل مديرية بموافاة المحافظة بأسماء الموظفين المختصين بأعمال الرقابة والتفتيش الميداني أو بتحصيل الإيرادات أو بأي مهام تتطلب انتقال الموظف من مكتبة إلى الميدان ، وذلك لإصدار بطائق وظيفية تخولهم القيام بوظائفهم .

مراجعة الحالات المستفيدة من إعانات الرعاية الاجتماعية بما يكفل زيادتها وتوجيهها نحو مستحقيها ، والاهتمام بتأهيل المعاقين وخاصة الأطفال منهم ، والحد من عمالة الأطفال وإعادة المنخرطين في سوق العمل إلى المدارس .

تفعيل دور الرقابة السابقة والمصاحبة من خلال إنشاء إدارات المراجعة الداخلية وتدريبها على تطبيق الدليل الخاص بمهنة المراجعة الداخلية.

في مجال القضاء سوف نعمل على تعزيز استقلال القضاء ولن نسمح لأنفسنا أو لأي كان التدخل في شئون القضاء ، وفي الوقت نفسه سنطلب محاسبة أي قاضي يختار الحضور والانصراف متى شاء أو يحول منزله إلى قاعة محكمة .

وفي مجال الأمن سوف نعمل على توفير الحماية الكاملة لرجال الشرطة والأمن وسوف نعمل على وضع ضوابط وإجراءات التي تعزز التزام رجال الأمن باحترام مبدأ سيادة القانون ومواثيق حقوق الإنسان

معالجة مشكلة المياه ، تحسين معدلات التنمية البشرية في جوانب التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي ، وتعزيز القدرة الكهربائية وتوسيع نطاق التغطية في الأرياف وتنمية الموارد المحلي وزيادة مخصصة المحافظة من الموارد المركزية وزيادة مخصصة النفقات الرسمالة والجارية والحد من البطالة من خلال رفع حصة المحافظة من الوظائف الجديدة وتشجيع البرامج كثيفة العمالة والاهتمام بأصحاب المهن الحرة ، وتعزيز القدرات الإنتاجية للأسر المنتجة للارتقاء بمستوى الإنتاج بما يمكنها للانتقال من المشاريع التقليدية إلى المشاريع المتطورة والاستفادة من المقومات السياحية للمحافظة من خلال إقامة البنية التحتية المرتبطة بالسياحة وإعداد خريطة سياحية للمحافظة .

وتحديث ميناء المخاء وتوجيه الإنفاق والتوسيع في إقامة الأنشطة الهادفة إلى تنمية الوعي الديني والقيم الأخلاقية ونبذ التعصب والعنف والإرهاب ونشر الثقافة الإسلامية ، وتطوير الإذاعة والصحف المحلية والاهتمام بالكتاب وبالإبداع الثقافي وتشجيع المواهب والاهتمام بالموروث الثقافي والتاريخي للمحافظة وتمكين المرأة سياسيين من خلال زيادة فرص النساء لشغل المناصب القيادية اقتصاديا بزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي اجتماعي بتشجيع تعليم الفتاة وتقليص فجوة التعليم بين الذكور والإناث .

ونوة الصوفي بأنه في الجانب السياسي أود التأكيد على أن مواقفنا وتصرفاتنا وقراراتنا وكل ما سيصدر عنا خلال فترة عملنا في المحافظة لن نتأثر على الإطلاق بانتمائنا السياسي ولن نكون موجهتين لخدمة أي حزب سياسي على حساب حزب أخر ، وإنني سوف اعمل على دعم وترسيخ نهج الحوار السياسي باعتباره الخيار الأمثل لإدارة التباينات السياسية والفكرية وتجسيد قيم التعايش والتكامل بين مختلف القوى السياسية والحزبية ، وعلى الاهتمام بالنقابات والاتحادات العمالية والطلابية والمهنية والإبداعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك في إطار الدستور والقانون ودون الإضرار بالمصلحة الوطنية للبلاد لأن الديمقراطية لا تعني الفوضى .

ومن جانبه أشار رمزي اليوسفي مدير مكتب الثقافة بتعز بأن بأني الوحدة ومحققها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله

وقال اليوسفي إننا منذ 18 عاماً نحتفل كل عام بعيد الوحدة المباركة فإننا هذا العام لا نحتفل بأعياد الوحدة الوطنية فحسب وإنما نحتفل بنجاح الانتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات التي كانت من ضمن لبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح حفظه الله والذي عهدناه منذ تسلمه زمام هذا الوطن وهو يسير بكل ثقة ومسؤولية للنهوض بالوطن واسترسل طرق اليوسفي مناقب وأثر المحافظ حمود خالد الصوفي التي استمرت قرابة ست سنوات في الخدمة المدنية والتأمينات وماله من أثر واضح وجلي والآن تواجده كمحافظ لمحافظة تعز نتوقع منه العمل بوتيرة مشابه لما كان علية في الخدمة المدنية من تطوير مستواها لما كان علية في إدارات وتنظيم والدفع بتعز إلى الإمام ورحب اليوسفي بكل الحاضرين للاحتفال بالعيد الوطني للوحدة المباركة وهنئ باسم الحاضرين حمود خالد الصوفي لفوزة بانتخابات المحافظين وتواجده في الحفل ليشاركهم فرضهم بالعيد الوطني للوحدة العظيمة حيث أحتوى برنامج الحفل الخطابي الفني بمناسبة العيد الوطني الثامن عشر قصيدة جنات مايو للدكتور محمد صالح ألريمي وقصيدة شعرية للطفلة أصالة عبدالباسط والاوبريت الفني "عشاق النهار " من أنتاج وزارة الثقافة .

الوحدة ميلاد شعب وحياة أمة

عقب سقوط عهد الإمامة ورحيل الاستعمار تطلع شعبنا نحو الأمن والاستقرار والبناء والاعمار في ظل عهد ثورته وجمهوريته وحريته واستقلاله، بيد أن ظروفاً سياسية إقليمية ودولية حالت دون تحقيق الطموحات والآمال وحدث ما حدث من صراع سياسي داخل كل شطر وصراع شطري، زاد من حدة الصراع تأثيرات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي قبيل سقوط الأخير ومع ذلك لم يفقد شعبنا الأمل في تحقيق طموحاته وظل يناضل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وصولاً إلى إعادة وحدته اليمنية الخالدة.

أحمد الكاف

لاحت في الأفق تباشير عهد جديد وإشراقه مجد تليد بعد أن دخل الوطن بشطريه في معترك سياسي وأحداث جسام تمثلت في استشهاد الرئيس أحمد حسين الغشمي رئيس ما عرف بالشطر الشمالي من الوطن وكذا استشهاد الرئيس سالم ربيع علي في جنوب الوطن سابقاً حينها أصبح الوطن على شفا جرف هار فبوادر الحرب الأهلية تدق ناقوس الخطر وأمواج بحر الفتن العاتية تتقاذف سفينة الوطن وسط ليل دامس والشعب مترقب ومتوجس من هول هذه الأحداث، الكل يده على قلبه أسى وحسرة على وطن يكاد يضيع لكن تباشير العهد الجديد واشراقة المجد التليد بعثرت تلك الأحداث وبددت تلك الظلمات حينما تقدم بطل مقدام وفارس غيور على وطنه وشعبه صوب مجلس الشعب التأسيس في الشمال سابقاً حاملاً كفنه على كتفه ليؤدي اليمين الدستورية كرئيس للشمال في أصعب الظروف السياسية وذلك صبيحة الخميس الـ17 من يوليو 1978م، أنه القائد الفذ علي عبدالله صالح قائد الوحدة وربان سفينة الوطن حينها تساءل الجميع يا ترى من هو هذا الفارس وما عساه أن يفعل في ظل هذه الأحداث الجسام بيد أن حكمة القائد وبصيرته النافذة أنقذت الوطن مما آل إليه فأول خطوة خطاها نحو ترسيخ الوحدة الوطنية تشكيل لجنة الحوار الوطني التي ضمت كافة الشخصيات الوطنية بمختلف اتجاهاتها السياسية وحول طاولة المفاوضات كان حوار العقول والأفكار بديلاً عن حوار البندقية والمدفع وتمخض عن هذه اللجنة مشروع الميثاق الوطني كدليل نظري وفكري لمسيرة عهد جديد ترسخت فيه دعائم الوحدة الوطنية وانطلقنا نحو مسيرة البناء والتنمية فمن عام الزراعة إلى عام التنمية إلى عام الشباب وهكذا وإضافة إلى ذلك وفي ظل الأمن والاستقرار وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التواصل واللقاءات بين قيادتي شطري الوطن حيث أن الشطر الجنوبي سابقاً شهد أمناً واستقراراً خلال هذه الفترة وأدى ذلك إلى انعقاد لقاءات وحوارات شطرية والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الوحدوية وللحقيقة والتاريخ ساهم سقوط المعسكر الشرقي وكذا إصرار قيادتنا السياسية في تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة حيث كان يوم الثلاثاء الـ22 من مايو 1990م يوماً مشهوداً في حياة شعبنا اليمني العظيم ففي ظهيرة هذا اليوم الخالد تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية ورفع علم الجمهورية الذي رفرف عالياً خفاقاً في سماء الوطن وانتهى عهد التشطير والصراع السياسي، وزاد من زخم الوحدة ما أقره دستورها من انتهاج نظام ديمقراطي تعددي ومشاركة شعبية في البناء والتنمية وأول قاعدة أساسية لترسيخ الديمقراطية الاستفتاء الشعبي على الدستور يومي الأربعاء والخميس 15،16 مايو 1991م ليدلي الشعب برأيه في دستور دولته الجديدة تلت ذلك مراحل أخرى من الديمقراطية حيث جرت الانتخابات البرلمانية الأولى في الـ 27من أبريل 93م والتي شارك فيها 8 أحزاب سياسية وعدد من المستقلين، أما الانتخابات البرلمانية الثانية فجرت في الـ27 من أبريل 97م بمشاركة 12 حزباً سياسياً، وبلغ إجمالي المرشحين فيها 1311 مرشحاً ومرشحة منهم 557 مرشحاً مستقلاً وتلتها الانتخابات البرلمانية الثالثة عام 2003م.

وفي ظل عهد الوحدة تنامي الزخم الديمقراطي لينتخب الشعب ولأول مرة أعلى قيادات السلطة حيث جرت الانتخابات الرئاسية الأولى في سبتمبر 99م والثانية جرت في سبتمبر 2006م تنافس فيها أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية وحتى يكون شعار المشاركة الشعبية في البناء والتنمية حقيقة واقعية جرت الانتخابات المحلية الأولى عام 2001م والثانية عام 2006م وتطويراً لأساس هذه المشاركة وتوسيعاً لصلاحيات السلطة المحلية جرت انتخابات ديمقراطية لأمين العاصمة ومحافظي المحافظات ومما لا شك فيه أن الوحدة التي مثلت عامل أمن واستقرار في المنطقة وعامل أمن واستقرار في ربوع اليمن مثلت أيضاً نقطة انطلاق لبناء نهضة تنموية شاملة كافة المجالات وحري بناء ونحن نحتفي بالعيد الوطني الـ(18) لوحدتنا الخالدة أن تقيم مسيرتها لكي نعرف أن الوحدة اليمنية تعد ميلاد شعب وحياة أمة تنشد الأمن والاستقرار والبناء والإعمار.